لكنه اسناد اليه بقيد تلبسه بصفة كما تقدم تقريره ومن ثم كان الاخبار
بالصفة هو المقصود وقول سيبويه في كان عبد الله اخاك انما اردت
ان تخبر عن الاخوة يحقق ذلك انتهى اقول وفي كون قول سيبويه يحقق
ذلك نظر بل يصح تنزيله عليه وعلى ما قاله ابن مالك اما تنزيله عليه
فلان كان اذا قلنا انها مسندة الى الاسم المقيد بتلبسه بصفة فكانها
مسندة الى تلك الصفة لان الكلام اذا كان مقيدا بقيد كان ذلك القيد
هو المقصود منه واما تنزيله على ما قاله ابن مالك فظاهر لان النسبة
التي بين زيد واخوك هي الاخوة فما تنزيل كلام سيبويه على المذهب الاول
وهو ان كان قيد للمسند فيحتاج الى عناية والى تكلف بان تجعل الباء في
كلام سيبويه بمعنى الباء كما قيد به في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى اي به
ثم قال الناظر الجيش ثم اعلم ان من ذهب الى ان هذه الافعال سلبت الدلالة على الحدث
وتجردت للدلالة على الزمان قال انها لا يتعلق بها حرف جر ولا عمل لها
في ظرف الزمان ولا ظرف المكان ومن ذهب الى انها لم تسلب الدلالة
على الحدث اجاز لها العمل في ذلك كله وهذا هو الصحيح ولذلك
تعلق بعضهم المجرور في قوله تعالى اكان للناس عجبا ان كان وقد
تقدم نقل المصنف عن السيرافي انه اجاز الجمع بين كان ومصدرها
لكن الجمهور على ان ذلك لا يجوز وذلك انهم عوضوا عن النطق
بمصدرها الخبر اذ هو المسند في الحقيقة لاسيما ثم بعد كر اس قال
وقد قال ابن عصفور ان كلا من الجزءين في هذا الباب لا يجوز حذفه اقتصارا
ولا اختصارا قال اما المرفوع وان كان مبتدا في الاصل والمبتدا قد يجوز
حذفه لفهم المعنى فلانه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل
لا يحذف

فلذا اما اشبهه واما المنصوب مع انه ان نظرت
الى اصله وهو الخبر فحذفه جائز لفهم المعنى وان نظرت الى الفضلة
لان وهو انه يشبه المفعول والمفعول يجوز حذفه فيجوز حذف
ما اشبهه فلانه اي المنصوب قد صار عوضا من المصدر ولذلك
لا يجوز كان زيد قائما كراهة الجمع بين العوض والمعوض منه
ولولا انه عوض لجاز التصريح بالمصدر فلما صار الخبر عوضا من المصدر
صار كانه من كمال الفعل وكانه جزء من اجزائه فلم يجز لذلك
ثم قال وقد يجذف الخبر في المتروك نحو قوله لهفي عليك كلهفة من خايف
يبغي جوارك حين ليس مجير يريد ليس في الدنيا مجير فحذف لفهم المعنى
انتهى ما ذكره الناظر واذا ذكرته لحسنه اذ ليس هو مختصا بمذهب من
المذاهب الثلاثة التي انا بصددها ثم اقول والله اعلم ان المذهب الاول
ناظر الى معنى الكلام لان كان زيد قائما لم يرد في المعنى على زيد قام الا قيدا
فلهذا كانت كان قيدا والمذهب الثاني ناظر الى اللفظ لان كان فعل عامل
يتصل به الضمير ويسكن اخره لاجل ضمير الرفع المتحرك فلهذا كانت مسندة
كسائر الافعال والمذهب الثالث ناظر الى ما يول اليه المعنى لان معنى
قولنا كان زيد قائما يرجع الى قولنا ثبت اتصافه بالقيام او ثبت قيامه
وفي كلام الرضي ما يشير الى المذاهب الثلاثة فانه قال ولا تقع اخبارها
الا افعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادرها
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامٍ له حصول

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)